

دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة - العراق أنموذجاً

م.م. زينب كريم محيسن *

م.م. غسق صادق عبدالرضا

في تعزيز الشفافية والمساءلة^(١). بينما برزت
منظمات المجتمع المدني كقوة إصلاحية رغم
تحديات التمويل والاستقلالية^{(١١)(١٢)}.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على
الدور الحاسم للفواعل غير الرسمية في تشكيل
السياسة العامة بالعراق بعد ٢٠٠٣، في ظل
ضعف المؤسسات الرسمية وتنامي الهويات
الفرعية. فهو يفسر آليات تأثير هذه القوى على
القرار السياسي والسيادة، ويقدم إطاراً تحليلياً
لفهم تحديات بناء الدولة واستقرارها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة الدور الذي
تضطلع به الفواعل غير الرسمية في صنع
السياسة العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من
خلال تحديد أبرز هذه الفواعل وآليات تأثيرها،
وتحليل انعكاس تدخلها على العملية السياسية

المقدمة

تُعرّف السياسة العامة بأنها الإطار الذي تحدد من
خلاله الدولة أهدافها وتوجهاتها، وتعكس رؤية
الحكومة في إدارة القضايا الوطنية والموارد
لتحقيق الصالح العام. وهي نتاج عملية معقدة
تتداخل فيها عوامل مؤسسية وقانونية وسياسية
 واجتماعية^{(١)(٢)(٣)}.

يُميز الباحثون بين الفواعل الرسمية كالحكومة
والبرلمان، وبين الفواعل غير الرسمية مثل
الأحزاب والعشائر والمرجعيات الدينية والإعلام
ومنظمات المجتمع المدني^{(٤)(٥)}. وقد أظهرت
الدراسات أن هذه الفواعل غير الرسمية قد تتفوق
أحياناً على الرسمية في التأثير؛ فالأحزاب توجه
التشريع وصياغة الائتلافات^(٦)، والعشائر تمارس
ضغطاً اجتماعياً وسياسياً في البيئات التقليدية^(٧).
أما المرجعيات الدينية فقد أثبتت قدرتها على
صياغة الرأي العام واتخاذ مواقف حاسمة بعد
٢٠٠٣^{(٨)(٩)}. بدوره، لعب الإعلام دوراً بارزاً

zainab.k.mohiesn@

ghasq.sadeq@nahrainuniv.edu.iq

الجامعة التكنولوجية - كلية الهندسة المدنية

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

عملية صنع السياسة العامة، بل أصبحت فواعل مركزية تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صياغة القرارات والتشريعات والسياسات العامة، وذلك عبر قنوات متعددة مثل الضغط الاجتماعي، النفوذ الديني، التحالفات الحزبية، ودور الإعلام والمجتمع المدني. وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة أن تأثير هذه الفواعل يتجاوز في كثير من الأحيان الأطر المؤسسية الرسمية، بحيث يؤدي من جهة إلى تعزيز أشكال معينة من المشاركة السياسية، لكنه من جهة أخرى يكرّس أنماط المحاصصة والولاءات الفرعية ويُضعف من قدرة المؤسسات الرسمية على ممارسة دورها الاستراتيجي في الحكم وصناعة القرار.

المنهجية

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات النظرية – التطبيقية، معتمداً المنهج الوصفي – التحليلي لبناء إطار يفسر دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة. يهدف إلى تفكيك العلاقات بين الرسمي وغير الرسمي وربطها بمفاهيم كالنخب وشبكات السياسة والحوكمة. ويرتكز على تحليل نقدي للأطر النظرية القائمة ومقارنتها بالسياق العراقي بعد ٢٠٠٣، لتحديد مكان القوة والقصور، ثم تطوير إطار مفاهيمي يوضح قنوات تأثير الأحزاب، العشائر، المرجعيات الدينية، الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. يسعى البحث إلى صياغة نموذج تحليلي يفسر خصوصية العراق مع إمكانية تطبيقه في بيئات ذات مؤسسات ضعيفة.

هيكلة البحث

والجانب الاقتصادي، وصولاً إلى تفسير هذا الدور في سياق ضعف المؤسسات الرسمية.

إشكالية البحث

يكشف الواقع العراقي بعد ٢٠٠٣ عن إشكالية تتمثل في وجود دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة، مع ضعف المؤسسات الدستورية وتنامي الهويات الفرعية وانتشار الفساد. من هنا تبرز أهمية هذا البحث في اقتراح إطار تحليلي يوضح آليات تدخل هذه القوى في الحالة العراقية، بما يعمق فهم العلاقة بين الرسمي وغير الرسمي، ويفتح آفاقاً لبحوث مستقبلية تختبر صلاحية هذا الإطار في بيئات مشابهة. وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تطرح الدراسة التساؤلات الآتية:

ما هي أبرز الفواعل غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسة العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

عبر أية قنوات وآليات تمارس هذه الفواعل تأثيرها على القرارات والتشريعات والسياسات العامة؟

هل يسهم تدخل الفواعل غير الرسمية في تعزيز المشاركة والتوازن السياسي، أم أنه يؤدي إلى تكريس المحاصصة وإضعاف المؤسسات الرسمية؟

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الفواعل غير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تعد عناصر مساندة أو ثانوية في

المجتمعي أو توجيه الرأي العام أو التوسط في النزاعات^(١٥).

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث مفهوم السياسة العامة كمطلب أول، ثم ينتقل إلى مفهوم الفواعل غير الرسمية كمطلب ثانٍ، بغية وضع أساس نظري يوضح تعقيد عملية صنع القرار في العراق ويكشف عن تعدد الأطراف الفاعلة في هذه العملية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

تُعرّف السياسة العامة بأنها مجموع القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف المجتمع وتحقيق المصلحة العامة^(١٦). أما الفواعل غير الرسمية فهي القوى أو الجماعات التي تؤثر في صياغة القرار السياسي خارج مؤسسات الدولة الرسمية، مثل الأحزاب السياسية، الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني^(١٧).

يشمل مفهوم السياسة العامة القرارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، والصحية، التي تهدف إلى تنظيم حياة الأفراد والمؤسسات ضمن إطار قانوني وتنفيذي. وتعتمد السياسة العامة على تحليل المشكلات المجتمعية وتحديد الأولويات ووضع الخطط التنفيذية التي تضمن تحقيق التنمية والاستقرار. كما تلعب دوراً حيوياً في توجيه الموارد وتحفيز المشاركة المجتمعية لضمان تحقيق أهدافها بشكل فعال ومستدام^(١٨).

تُعرّف السياسة العامة في الأدبيات العالمية بأنها ما تختاره الحكومات أن تفعله أو لا تفعله؛ أي قرارات وإجراءات مقصودة لحل مشكلات

اعتمدت الدراسة هيكلاً يقوم على ثلاثة مباحث رئيسية؛ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسات العامة ودور الفواعل غير الرسمية فيها، فيما خصص المبحث الثاني لدراسة بيئة السياسات العامة في العراق وتحليل محدداتها الداخلية والخارجية، أما المبحث الثالث فقد ركز على الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها في عملية صنع السياسة العامة. وقد خُتم البحث باستخلاص أبرز النتائج التي توصل إليها، متبوعة بجملة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعميق الفهم الأكاديمي ودعم صانعي القرار في التعامل مع هذه الظاهرة.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسات العامة ودور الفواعل غير الرسمية

يُشكّل الإطار المفاهيمي للسياسات العامة المدخل الأساس لفهم طبيعة القرار السياسي وآليات تنفيذه في المجتمعات المعاصرة. فالسياسة العامة تُعرّف بوصفها جملة القرارات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لمعالجة القضايا العامة وتنظيم الموارد بما يحقق الصالح العام^(١٩). ولا تُعد هذه العملية نتاجاً للمؤسسات الحكومية الرسمية فحسب، كالحكومة والبرلمان، بل هي أيضاً مجال تتفاعل فيه قوى متعددة تتجاوز الإطار المؤسسي التقليدي، وتتمثل فيما يُعرف بالفواعل غير الرسمية. وتشمل هذه الفواعل الأحزاب السياسية، العشائر، المرجعيات الدينية، الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وهي قوى استطاعت، في حالات عديدة، أن تمارس تأثيراً ملموساً على السياسات العامة من خلال الضغط

المنظمة للسلوك، والسياسات لإعادة - توزيعية التي تسعى إلى إعادة توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية المختلفة لتحقيق العدالة^(٢٦).

أما أشكال السياسات العامة فتشمل السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية، ويختلف شكلها وفقاً للأهداف المرجوة والسياق السياسي والاجتماعي الذي تُصاغ فيه. ومن ثم، فإن فهم السياسة العامة يتطلب إدراكاً لطبيعتها المتعددة الأبعاد، ولتنوع أدواتها وأنواعها التي تترجم العلاقة بين الدولة والمجتمع^(٢٧).

تجتمع نظرية النخب، نظرية شبكات السياسة، ونظرية الحوكمة ضمن إطار السياسة العامة لتوضيح كيف تتداخل السلطة بين النخبة، العلاقات التشاركية بين الفواعل المتعددة، والتعاون التنظيمي بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. هذا الإطار يفسر ديناميكيات صنع السياسات وتوزيع السلطة وتأثيرها في تحقيق سياسات فعالة وشاملة تعكس تعقيد الواقع السياسي^(٢٨).

نظرية النخب في إطار السياسة العامة تشير إلى أن السلطة الفعلية مركزة بين مجموعة صغيرة من الأفراد أو النخب الذين يسيطرون على صنع القرار السياسي والاقتصادي، ويتحكمون في توزيع الموارد والسياسات العامة، بغض النظر عن النظام الديمقراطي الظاهري. تركز النظرية على فهم كيف تؤثر هذه النخب في توجيه السياسات وترسيخ مصالحها الخاصة على حساب الجماهير العامة^(٢٩).

عامة، وليست أفعالاً عرضية^(٣٠).

ويضيف أندرسون أنها مسار قصدي ومستقر نسبياً يتبعه فاعل أو مجموعة فاعلين في التعامل مع قضية عامة، ما يوضح الطابع الهادف والمتواصل للسياسة^(٣١). وتشرح أدبيات تحليل السياسات أن هذا المفهوم يتجسد عبر دورة متكاملة: وضع الأجندة، وصياغة البدائل، والاعتماد، ثم التنفيذ والتقييم، بما يتيح قياس الأثر والتعلم المؤسسي^(٣٢).

عربياً، تُستعمل مقابلات اصطلاحية مثل "السياسات العمومية"، لكن الجوهر واحد: توجهات حكومية تُترجم إلى أدوات (قوانين، موازنات، برامج) عبر مؤسسات رسمية ومشاركات مجتمعية^(٣٣).

عراقياً، تُظهر الدراسات الجامعية أن السياسة العامة نشاطٌ هادف يقوم به فاعل أو مجموعة فاعلين يمسكون بمراكز السلطة لمعالجة مشكلة محددة؛ ومن ثم تتطلب أسساً علمية لصياغتها حفاظاً على الاستقرار^(٣٤).

تمثل السياسة العامة نتاجاً للتفاعل بين السلطات السياسية والمؤسسات الحكومية، وكذلك بين مختلف الفاعلين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص^(٣٥).

وتنقسم السياسات العامة إلى أنواع متعددة، منها السياسات التوزيعية التي تُعنى بتخصيص الموارد والخدمات لفئات معينة، والسياسات التنظيمية التي تهدف إلى وضع القوانين واللوائح

النظام الديمقراطي الجديد من خلال دعم سيادة الدولة والديمقراطية ومحاربة الإرهاب. رغم عدم امتلاكها أدوات تنفيذية، إلا أن خطابها المؤثر ورؤيتها المتزنة ساهمت في توفير أرضية صلبة لصانع القرار السياسي الخارجي، مع تأثير نسبي لصناع القرار حسب مصالحهم. كما أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياسة الداخلية، حيث تشترك الفواعل غير الرسمية كالخارجية في صنع القرار، ولكن عوائق المحاصصة السياسية والأجندات الخارجية أثرت سلباً على تأثيرها الإيجابي^(٣٣).

يمكن تقسيم الفواعل غير الرسمية إلى عدة أنواع تتداخل وتتشعب، وفقاً للدور الذي تلعبه والسياق الذي تنشط فيه:

١ - الأحزاب السياسية كفواعل غير رسمية: في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، باتت الأحزاب السياسية الفاعل المسيطر - إن لم تكن الرسمي الوحيد - في صناعة السياسة العامة. فهي تسهم في توجيه التشريعات وبناء الائتلافات الحكومية حتى وإن لم تكن منبثقة من صيغ مؤسسية مستقرة^(٣٤).

٢ - المرجعيات الدينية: تلعب دوراً بارزاً في توجيه الرأي العام وصنع السياسات من خلال الفتاوى والمواقف - وهذا ينعكس بوضوح في السياق العراقي، حيث رغم تمسك المرجعية الدينية بعدم التدخل المباشر في السياسة للحفاظ على استقلالية المؤسسة الدينية، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي

وتركز نظرية شبكات السياسة على العلاقات التفاعلية بين فواعل متعددة تشمل الجهات الحكومية، والمنظمات غير الرسمية، والأفراد، التي تتعاون وتتنافس في صنع السياسات العامة. توضح النظرية كيف تؤثر هذه الشبكات في صياغة وتنفيذ السياسات من خلال تبادل المعلومات والموارد، مما يعكس الطبيعة التشاركية والمعقدة للقرار السياسي^(٣٥).

نظرية الحوكمة تركز على أن صنع السياسة العامة يتم عبر تعاون وتنظيم بين فواعل متعددة تشمل الحكومات والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني، بدلاً من الاعتماد فقط على الدولة. تبرز النظرية أهمية الشفافية، والمشاركة، والمسؤولية في إدارة العلاقات بين هذه الفواعل لتحقيق سياسات فعالة ومستدامة^(٣٦).

المطلب الثاني: مفهوم الفواعل غير الرسمية

في الأدبيات العلمية، تُعرّف الفواعل غير الرسمية (Informal actors) في السياسة العامة بأنهم:

جهات أو أفراد لا يمتلكون صلاحيات دستورية أو وضع قانوني رسمي، إلا أنهم يمارسون تأثيراً ملموساً على صنع القرار أو تنفيذ السياسات، سواء عبر الضغط غير المباشر أو عبر النقاش العام أو عبر شبكات سياسية واجتماعية منظمة خارج المؤسسات الرسمية^(٣٧).

للفواعل غير الرسمية تأثير كبير في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، لا سيما المرجعية الدينية العليا التي لعبت دوراً أساسياً في بناء

الدينية، الإعلام، منظمات المجتمع المدني)، فإن بعض هذه القوى قد أسهمت في مراحل مختلفة بدور إيجابي في تخطي التحديات ومواجهة الأزمات، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي.

١. المرجعيات الدينية: كان للمرجعية الدينية العليا (آية الله السيد علي السيستاني) دور محوري في الحفاظ على وحدة العراق في لحظات حرجية؛ إذ دعا عبر فتوى "الجهاد الكفائي" في ١٣ حزيران ٢٠١٤ إلى التعبئة الشعبية ضد تنظيم داعش، مما أسهم في تشكيل "الحشد الشعبي" ودعم القوات الأمنية - تدخل إيجابي حاسم لمنع الانهيار الوطني. كذلك، مارست المرجعية دوراً توجيهياً في الدعوة إلى إصلاحات سياسية، مثل مطالبتها في خطب الجمعة بسنوات ٢٠١٥ و ٢٠١٩ التي أكدت على مكافحة الفساد والاستجابة لمطالب المتظاهرين (٤١).

٢. العشائر: رغم طابعها التقليدي، لعبت بعض العشائر العراقية دوراً توفيقياً في حل النزاعات المجتمعية والحد من العنف، خصوصاً في المناطق الريفية بعد عام ٢٠٠٣، إذ ساهمت بمبادرات مصالحة محلية وعززت الاستقرار عبر توفير الغطاء الاجتماعي للمؤسسات الحكومية وتحجيم مستويات المواجهة (٤٢).

٣. الإعلام: لعب الإعلام العراقي دوراً محورياً كأداة رقابة مجتمعية خلال احتجاجات تشرين ٢٠١٩، حيث كشف عن قضايا فساد وسلط الضوء على معاناة المواطنين، ونقل صوت

شهدها العراق في تلك الفترة دفعتها للاضطلاع بدور أساسي غير رسمي في دعم تأسيس النظام السياسي الديمقراطي الجديد (٣٥).

٣- مؤسسات المجتمع المدني والإعلام: ضمن إطار أوسع للفواعل غير الرسمية، تُعتبر المؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني فاعلين في إعادة تشكيل النقاش العام ومراقبة الأداء السياسي، خاصة في الأنظمة ذات البنية المؤسسية الضعيفة (٣٦). أما في العراق، فقد واجهت هذه المؤسسات تحديات كبيرة في تحقيق تأثير مستدام بسبب الضغوط السياسية والتمويل المحدود، مما حدّ من نجاحها الكامل (٣٧).

٤- القوى المسلحة: تمثل أحد أبرز الفواعل غير الرسمية في العراق بعد ٢٠٠٣، إذ نشأت بفعل انهيار أمني وتحديات داخلية، لتؤدي دوراً مباشراً في فرض النفوذ السياسي والعسكري، وتشكيل موازين القوى، ما جعلها لاعباً مؤثراً في صناعة القرار وتوجهات السياسة العامة (٣٨). ومنذ عام ٢٠١٤، بات «الحشد الشعبي» يمتلك حضوراً حاسماً في المعادلات السياسية العراقية، إذ اعتُبر «مؤسسة عسكرية رسمية فعلية» لا تفصل بسهولة عن الحراك السياسي، وقادر على تشكيل التوازنات داخل الدولة وموازنين القوى (٣٩) (٤٠).

المطلب الثالث: التأثيرات الإيجابية للفواعل غير الرسمية في صنع القرار السياسي العراقي

رغم الانتقادات الكبيرة الموجهة إلى دور الفواعل غير الرسمية (الأحزاب، العشائر، المرجعيات

المحتجين إلى صناع القرار، مما زاد الضغط الشعبي ودفع نحو تبني بعض الإجراءات الإصلاحية^(٤٣).

٤. منظمات المجتمع المدني: أسهمت منظمات المجتمع المدني في العراق بشكل بارز بعد عام ٢٠٠٣ في تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال مراقبة الانتخابات وتوثيق الانتهاكات لتعزيز شفافية العملية الانتخابية، إضافة إلى تقديم مساعدات إنسانية حاسمة للنازحين والمتضررين من النزاعات، خاصة خلال سيطرة "داعش" على مناطق واسعة^(٤٤).

يوضح الجدول (١) أن دور الفواعل غير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اتسم بازواجية واضحة بين التأثير الإيجابي والسلبي. فمن جهة، أسهمت المرجعيات الدينية في تعزيز الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام نحو مواجهة التحديات الأمنية الكبرى، كما لعبت العشائر أدواراً مهمة في حل النزاعات الاجتماعية، فيما قدّم الإعلام والمجتمع المدني أدوات للرقابة ونشر ثقافة الديمقراطية. ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الفواعل في تكريس المحاصصة السياسية وتعميق الانقسامات الطائفية والقومية، فضلاً عن إضعاف مؤسسات الدولة الرسمية من خلال استحواذها على بعض وظائفها أو منافستها في الشرعية والقرار. إن هذه الأزواجية تعكس الطبيعة المعقدة للبيئة السياسية العراقية، حيث تتداخل الإيجابيات والسلبيات ضمن سياق هش لم تكتمل فيه بعد عملية بناء الدولة والمؤسسات.

تكشف المقارنة بين الأدوار الإيجابية والسلبية

للفواعل غير الرسمية عن حقيقة أساسية مفادها أن هذه القوى تمارس دوراً مركباً يتجاوز الثنائية التقليدية بين دعم الدولة أو تقويضها. فبينما ساعدت في مراحل حرجية على حماية المجتمع وتعزيز المشاركة السياسية، فإنها في الوقت نفسه أسهمت في تكريس المحاصصة وإضعاف الشرعية المؤسسية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إطار مفاهيمي تحليلي يفسر آليات هذا التداخل بين الرسمي وغير الرسمي، ويكشف عن شروط تحويل هذه الفواعل من عناصر ضغط عشوائي إلى قوى داعمة لبناء مؤسسات الدولة وتعزيز استقرارها. وبهذا، فإن الجدول لا يوضح فقط جوانب الأزواجية، بل يمهد أيضاً للهدف المركزي للدراسة المتمثل في صياغة نموذج نظري يمكن تطبيقه على الحالة العراقية ومقارنتها ببيئات سياسية مشابهة.

يوضح الجدول (١) الإطار المفاهيمي المقترح لدور الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة. ويبيّن الجدول مستويات الفواعل الرسمية وغير الرسمية، والقنوات التي تمر عبرها عملية التأثير، وصولاً إلى مخرجات السياسة العامة. كما يُظهر الجدول أن الفواعل غير الرسمية لا تعمل بمعزل عن المؤسسات الرسمية، بل تتداخل معها عبر قنوات متعددة مثل الانتخابات، الخطاب الديني، الضغط الاجتماعي، والنشاط المدني والإعلامي، مما يؤدي في النهاية إلى صياغة قرارات وتشريعات وسياسات عامة تعكس هذا التفاعل المركب.

بازدواجية واضحة بين التأثير الإيجابي والسلبى. فمن جهة، أسهمت المرجعيات الدينية في تعزيز الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام نحو مواجهة التحديات الأمنية الكبرى، كما لعبت العشائر أدواراً مهمة في حل النزاعات الاجتماعية، فيما قدّم الإعلام والمجتمع المدني، رغم التحديات، أدوات للرقابة ونشر ثقافة الديمقراطية. ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الفواعل في تكريس المحاصصة السياسية وتعميق الانقسامات الطائفية والقومية، فضلاً عن إضعاف مؤسسات الدولة الرسمية من خلال استحوادها على بعض وظائفها أو منافستها في الشرعية والقرار. إن هذه الازدواجية تعكس الطبيعة المعقدة للبيئة السياسية العراقية، حيث تتداخل الإيجابيات والسلبيات ضمن سياق هش لم تكتمل فيه بعد عملية بناء الدولة والمؤسسات.

جدول (٢): الأدوار الإيجابية والسلبية للفواعل غير الرسمية في العراق بعد ٢٠٠٣

الفاعل غير الرسمي	الأدوار الإيجابية	الأدوار السلبية
	-الحفاظ على وحدة الدولة عبر الدعوة للتعبئة ضد داعش (2014).	-تكريس الاعتماد على الشرعية الدينية بدل المؤسسة.
المرجعيات الدينية	-التوجيه نحو الإصلاح ومكافحة الفساد (خطب الجمعة ٢٠١٥، ٢٠١٩).	-تعزيز الطائفية السياسية في بعض المراحل.

جدول (١). الإطار المفاهيمي المقترح لدور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة.

المستوى	المكونات الرئيسية	أمثلة وآليات التأثير	المخرجات
الفواعل الرسمية	البرلمان – الحكومة – المؤسسات الدستورية	سن القوانين – وضع السياسات – تنفيذ القرارات	تشريعات وسياسات رسمية
الفواعل غير الرسمية	الأحزاب السياسية – العشائر – المرجعيات الدينية – الإعلام – منظمات المجتمع المدني	الأحزاب: توجيه ضغط برلماني واتلافي. العشائر: حل النزاعات والضغط الاجتماعي المرجعيات: الفتاوى والتوصيات الإعلام: تشكيل الرأي العام المجتمع المدني: حملات ومبادرات وسائل	توجيه وصياغة توجهات السياسة العامة
قنوات التأثير	انتخابات – ضغط اجتماعي – فتاوى وخطاب ديني – إعلام – نشاط مدني	مباشرة وغير مباشرة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية	تأثير على عملية صنع القرار
مخرجات السياسة العامة	–	قرارات – تشريعات – سياسات عامة	–

يوضح الجدول (٢) أن دور الفواعل غير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اتسم

ضغط عشوائي إلى قوى داعمة لبناء مؤسسات الدولة وتعزيز استقرارها. وبهذا، فإن الجدول لا يوضح فقط جوانب الازدواجية، بل يمهّد أيضاً للهدف المركزي للدراسة المتمثل في صياغة نموذج نظري يمكن تطبيقه على الحالة العراقية ومقارنتها ببيئات سياسية مشابهة.

مقارنة دور الفواعل غير الرسمية: العراق وأطر دولية

إن دراسة دور الفواعل غير الرسمية في العراق لا يكتمل إلا من خلال مقارنته مع التجارب الإقليمية والدولية. إذ يتبين أن طبيعة هذه الفواعل تختلف باختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تتباين الأدوار بين التأثير الديني والقبلي في المنطقة العربية، وبين الطابع التنموي أو الثوري في دول العالم الثالث، أو بين طابع الضغط المؤسسي في الديمقراطيات الغربية، مقابل الطابع المسيطر عليه في الأنظمة الاشتراكية.

١- العراق: بعد ٢٠٠٣ توسّعت أدوار الفواعل غير الرسمية: المرجعيات الدينية، العشائر، والقوى المسلحة (الحشد الشعبي)، إلى جانب الإعلام والمجتمع المدني. كثيرٌ من هذه الأدوار يعمل عبر شبكات تتقاطع مع مؤسسات الدولة وتؤثر في الأمن والسياسة والاقتصاد، فيما أظهرت موجات الاحتجاج قدرة المجتمع المدني على الضغط الإصلاحي^(٤٥) (٤٦).

٢- العالم العربي: يتقدّم تأثير الجمعيات المهنية والحركات الدينية والشبكات القبلية/المحلية، وتُظهر دراسات «اللائسقيّات» كيف تُحدث

العشائر	حل النزاعات المجتمعية وتخفيف التوتر الطائفي. - دعم جهود الاستقرار في المناطق الريفية - الرقابة	- فرض أعراف قبلية فوق القوانين الرسمية. استغلال النفوذ العشائري للضغط على الدولة.
	وكشف قضايا الفساد - نقل صوت الحركات الاحتجاجية (تشرين ٢٠١٩).	- انقسام إعلامي طائفي/حزبي. - استخدامه كأداة للتعنت السياسية.
الإعلام	الانتخابات وتعزيز الشفافية. - تقديم الإغاثة للنازحين - نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.	- الاعتماد على التمويل الخارجي وضعف الاستقلالية. - محدودية التأثير على صنع القرار الاستراتيجي.
	منظمات المجتمع المدني	- المشاركة في العملية الانتخابية وصياغة التشريعات عبر البرلمان - تمثيل توجهات شرائح اجتماعية متنوعة.
الأحزاب السياسية	المشاركة في العملية الانتخابية وصياغة التشريعات عبر البرلمان - تمثيل توجهات شرائح اجتماعية متنوعة.	- المحاصصة الحزبية والطائفية. - إضعاف بناء مؤسسات الدولة عبر تقاسم النفوذ.

تكشف المقارنة بين الأدوار الإيجابية والسلبية للفواعل غير الرسمية عن حقيقة أساسية مفادها أن هذه القوى تمارس دوراً مركباً يتجاوز الثنائية التقليدية بين دعم الدولة أو تقويضها. فبينما ساعدت في مراحل حرجة على حماية المجتمع وتعزيز المشاركة السياسية، فإنها في الوقت نفسه أسهمت في تكريس المحاصصة وإضعاف الشرعية المؤسسية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إطار مفاهيمي تحليلي يفسر آليات هذا التداخل بين الرسمي وغير الرسمي، ويكشف عن شروط تحويل هذه الفواعل من عناصر

في الأطر الدولية تميل إلى التنظيم عبر منظمات غير حكومية وشبكات ضغط ومؤسسات مجتمع مدني عابرة للحدود. يبرز الاختلاف في طبيعة الشرعية؛ إذ إن الشرعية محلية الطابع في العراق وتعتمد على الروابط الاجتماعية والدينية، بينما تتأسس دولياً على القوانين والاتفاقيات والأعراف العالمية. كما يوضح الجدول أن أهداف الفواعل العراقية غالباً ما تتركز على النفوذ السياسي والأمني الداخلي، في حين أن الفواعل الدولية تسعى إلى إحداث تأثير أوسع يرتبط بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وبناء السلام.

جدول (٣). مقارنة دور الفواعل غير الرسمية: العراق وأطر دولية

الإطار	قنوات التأثير الشائعة	درجة الاستقلال	أمثلة بارزة
العراق	قوى/ شبكات دينية، عشائر، قوى مسلحة، احتجاجات، إعلام جمعيات	متداخل مع الدولة	القوى المسلحة؛ احتجاجات ٢٠١٩
العالم العربي	مهنية، حركات دينية، شبكات محلية، «لا- حركات» شبكات	مقيدة بجهاز قسري قوي	نقابات/ حركات شبابية
العالم الثالث	مناصرة عابرة للحدود، رقابة مجتمعية على الخدمات لوبيات،	متفاوتة بحسب النظام	حملات حقوق/ بيئة؛ مساءلة محلية
الغربي/ الرأسمالي	نقابات، تقاضي استراتيجي، إعلام مستقل	عالية نسبياً	تأثير جماعات الضغط

ممارسات يومية متفرقة أثراً سياسياً تحت القيود السلطوية. كما تفسّر «صلابة الجهاز القسري» محدودية تحوّل هذا التأثير إلى ديمقراطية تمثيلية (٤٧) (٤٨).

٣- العالم الثالث: تعمل الفواعل غير الرسمية عبر شبكات المناصرة العابرة للحدود (منظمات حقوقية/بيئية/نسوية) فتؤثر في السياسات والمعايير الدولية، فيما تُبرز تقارير التنمية أهمية «المساءلة الاجتماعية» بوصفها قناة تأثير على تقديم الخدمات والحكم المحلي (٤٩) (٥٠).

٤- المعسكر الغربي/الرأسمالي: تتخذ الفواعل غير الرسمية أشكالاً مؤسّسة (جماعات ضغط، نقابات، إعلام مستقل). تُظهر دراسات رأس المال الاجتماعي صلة كثافة الجمعيات بأداء المؤسسات، بينما توثق أبحاث جماعات الضغط كيف تُحدّد التحالفات ومسارات النفاذ نتائج السياسات (٥١) (٥٢).

٥- المعسكر الشرقي/الاشتراكي: سعت الأنظمة الحزبية لدمج المجتمع المدني في «منظمات جماهيرية» خاضعة؛ نشأت بالمقابل «مجتمعات موازية» للمعارضة الأخلاقية. وبعد التحوّل، بقي الإرث السلطوي مثقلاً لبناء الثقة والانخراط الجمعي (٥٣).

يوضح الجدول (٣) أوجه التشابه والاختلاف بين دور الفواعل غير الرسمية في العراق ومثيلاتها ضمن الأطر الدولية. ففي حين تنسم الفواعل غير الرسمية في العراق - كالعشائر، والمرجعيات الدينية، والجماعات المسلحة - بتأثير مباشر على الاستقرار السياسي والأمني، فإن الفواعل

تُعدّ الأحزاب السياسية في العراق أحد المرتكزات الأساسية في بنية النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، إذ وفرت إطاراً للمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وأسهمت في تمثيل مكونات المجتمع المختلفة داخل البرلمان والحكومة، ما عزّز مبدأ التعددية والانتقال نحو الممارسة الديمقراطية. وقد مكّنت الأحزاب بعض الفئات من التعبير عن مصالحها والمشاركة في صياغة السياسات العامة. إلا أن هذا الدور الإيجابي ترافق مع بعض الإشكالات السلبية، أبرزها تكريس الانقسام الطائفي والإثني، وضعف بناء الدولة على أسس وطنية جامعة، فضلاً عن هيمنة الأحزاب على مؤسسات الدولة من خلال نظام المحاصصة الذي أضعف الكفاءة والشفافية في الأداء الحكومي. كما أدى التنافس الحزبي إلى إضعاف الاستقرار السياسي وتنامي ظواهر الفساد واستغلال المال للعام، ما جعل العلاقة بين الأحزاب والدولة محل جدل دائم في مسار الانتقال الديمقراطي^{(٥٨) (٥٩)}.

تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً مهماً في رسم بيئة السياسات العامة في العراق، إذ يعتمد الاقتصاد على النفط بشكل ريعي، ما يعمّق البطالة والفقر ويؤثر في خيارات السياسة العامة^(٦٠).

تشمل التحديات الأمنية والسياسية الإرهاب، القوى المسلحة، والانقسامات الطائفية والتي فرضت بيئة مضطربة تعرقل استقرار السياسة العامة^(٦١). كذلك للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دور بارز، فقد أدت المنظمات المدنية دوراً متنامياً بعد ٢٠٠٣، خاصة في

منظمات	جماهيرية	الشرقي/
ضعيفة/	مؤممة؛	الأشترافي
«المجتمع	مسيطر	معارضة
«الموازي»	عليها	أخلاقية
		موازية

المبحث الثاني: بيئة السياسات العامة في العراق

تُعدّ دراسة بيئة السياسات العامة في العراق خطوة أساسية لفهم كيفية صناعة وتنفيذ القرارات التي تؤثر على حياة المواطنين ومستقبل الدولة. تتأثر هذه البيئة بمجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية، تشمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دور الفاعلين المختلفين من مؤسسات حكومية، منظمات مجتمع مدني، وإعلام. كما تلعب العلاقات الإقليمية والدولية دوراً محورياً في تشكيل هذه البيئة، ما يجعل دراسة مكوناتها وأبعادها أمراً حيوياً من أجل تعزيز الفعالية وتحقيق التوازن بين مصالح الدولة والمجتمع في ظل تحديات متعددة ومتغيرة^(٥٤).

يتسم النظام السياسي العراقي بالتعددية المقترنة بضعف المؤسسات، مما جعل الفواعل الحزبية والعشائرية ذات تأثير مباشر في القرار^(٥٥). تتأثر السياسات العراقية بالتفاعلات الإقليمية والدولية، خصوصاً التدخلات الإيرانية والأمريكية، مما يعيد تشكيل أولويات الحكم^(٥٦). يشمل الفاعلون الحكومة، البرلمان، المرجعيات الدينية، والعشائر، حيث يفرض كل منهم نفوذه بدرجات مختلفة^(٥٧).

السياسي والاجتماعي، يبقى الاستقرار مرهوناً بمعالجة الانقسامات، وبناء مؤسسات قوية، وإصلاح النظام الريعي (٧٢).

المطلب الاول: دور البيئة الاقتصادية في تشكيل السياسة العراقية

١- دور الموارد الطبيعية والاقتصاد النفطي في تشكيل السياسة العراقية

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على قطاع النفط، حيث يمثل أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي عائدات التصدير وقرابة نسبة كبيرة من ميزانية الدولة، ما يحول الموارد الطبيعية إلى أداة رئيسية في رسم السياسة العامة والقرارات الاقتصادية. ولكن الاعتماد النفطي الزائد يجعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات الأسعار، ويفتح الباب للفساد السياسي والاقتصادي، ويؤثر سلباً على تنويع الاقتصاد الوطني (٧٣).

٢- تأثير الفقر والبطالة على الاستقرار السياسي والاجتماعي

تصل معدلات الفقر في العراق إلى حوالي ٢٢ ٪، في حين أن البطالة المرتفعة – التي بلغت نحو ١٦,٥ ٪ في عام ٢٠٢٤ – تفاقم هشاشة الاستقرار الاجتماعي. هذه الظروف تدفع إلى توتر اجتماعي واحتجاجات شعبية متكررة، مما يخلق بيئة غير مستقرة سياسياً ويعرض المؤسسات لخطر التآكل (٧٤).

٣- العلاقات الاقتصادية الخارجية وتأثيرها على السيادة الوطنية والسياسات الداخلية

الرقابة الانتخابية وتعزيز حقوق الإنسان (٧٥).

أما فيما يتعلق بتأثير التدخلات الإقليمية والدولية، فقد مارست إيران والولايات المتحدة نفوذاً عميقاً في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد، محددين مسار السياسات العامة (٧٦) (٧٧). وفي مجال العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية، فإن السياسة الخارجية ترتبط مباشرة بتوازنات الداخل، حيث تُستخدم كأداة لتثبيت شرعية القوى الحاكمة (٧٨).

ومن ناحية الأطر القانونية والدستورية المؤثرة، فإن دستور ٢٠٠٥ أسس لهيكلية اتحادية تعزز الحقوق، لكنه خلق أيضاً إشكالات في تقاسم السلطة بين المركز والأقاليم (٧٩). أما آليات صنع وتنفيذ السياسات العامة فتتسم بالبطء والتنشيط نتيجة ضعف التنسيق المؤسسي، وتأثير المحاصصة الحزبية (٨٠).

وبالنسبة لحالة التوازن بين المصالح الوطنية والفئوية، فإن المصالح الفئوية والطائفية تغلب على الوطنية، مما يضعف كفاءة السياسات العامة (٨١). وهنا يبرز دور الإعلام والرأي العام للتأثير في بيئة السياسات العامة في العراق. أصبح الإعلام بعد ٢٠٠٣ منصة رقابية مؤثرة، ووسيلة ضغط عبر نقل صوت الاحتجاجات الشعبية (٨٢).

أما القضايا البيئية وتأثيرها على السياسات، فقد تفاقمت أزمات المياه والتصحر والتلوث، مما دفع الحكومة إلى سياسات جزئية غير فعالة (٨٣). ومعروف أن الدولة تسيطر على الموارد النفطية دون تنويع اقتصادي، ما يفاقم أزمات الحوكمة والتنمية (٨٤). لذلك، ضمن أفق الاستقرار

البيئة الاجتماعية في العراق تؤثر بشكل كبير على تشكيل السياسة من خلال تأثير العشائر، الطوائف، والمرجعيات الدينية التي تشكل التوازنات الاجتماعية والسياسية، وتؤثر على القرارات السياسية ومستوى الاستقرار، مما يجعل الفهم الاجتماعي أساسياً لتحليل السياسة العراقية^(٧٨).

١ - تأثير التعددية العرقية والطائفية على صنع القرار السياسي

تعكس المكونات العرقية والطائفية المتعددة في العراق واقعاً سياسياً مبنياً على المحاصصة والمصالح الفئوية، مما يُعقد بناء تحالفات وطنية ويؤدي إلى انسداد حكومي. أن غياب هوية وطنية جامعة دفع إلى نظام سياسي يعتمد على تلبية مصالح المكونات الفرعية عبر توزيع المناصب، وهو ما أفضى إلى فساد سياسي وشلل تشريعي^(٧٩). التنوع الاجتماعي في العراق يمكن أن يكون مصدر غنى وتعددية إذا أُدير بحكمة، أو يؤدي إلى صراعات إذا أهمل، مما يؤثر على استقرار ومستقبل الدولة^(٨٠).

٢ - دور القيم والتقاليد الاجتماعية في تشكيل النظام السياسي

تظل القيم العشائرية والدينية مؤسسة للتوازن المحلي في العراق، حيث تمثل المرجعيات الدينية القديمة والعشائر دوراً في الوساطة وحل النزاعات، ما يُكسبها شرعية اجتماعية تفوق أحياناً المؤسسات الرسمية. دراسات حديثة أشارت إلى أن هذه القيم تؤثر بشكل قاطع على قبول القوانين والقرارات الحكومية ضمن بيئات

تشكل العلاقات الاقتصادية الخارجية دعامة قوية لكنها تُضعف السيادة العراقية؛ العقود النفطية، الاستثمارات الأجنبية، وأحياناً شروط صندوق النقد الدولي، تريد من تداخل المصالح الخارجية في صنع السياسات الداخلية، وتخلق ضغطاً على الحكم الوطني نحو تفضيل مصالح هذه الجهات على أولويات الشعب^(٧٥).

يمثل التنوع الاقتصادي أحد المراكز الأساسية لتحقيق الاستقرار في العراق، إذ إن اعتماد الدولة المفرط على قطاع النفط جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الحادة في أسعار الطاقة العالمية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على الإيرادات العامة، والقدرة على تمويل الخدمات الأساسية، والاستقرار الاجتماعي. إن تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والسياحة، يساهم في خلق فرص عمل، وزيادة الإيرادات غير الريعية، والحد من البطالة والفقر، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تقليص الاحتقان الاجتماعي والسياسي. كما أن التنوع الاقتصادي يقلل من هشاشة الاقتصاد أمام الأزمات الخارجية، ويمكن الدولة من بناء قاعدة إنتاجية أكثر استدامة، ما يعزز قدرة النظام السياسي على الاستمرار والتكيف مع التحديات. وقد أكدت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التنوع يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وترسيخ الاستقرار المؤسسي والاجتماعي في العراق^{(٧٦) (٧٧)}.

المطلب الثاني: دور البيئة الاجتماعية في تشكيل السياسة العراقية

غير مركزية^(٨١).

٣- تأثير الحركات الاجتماعية والمطالبة بحقوق الديمقراطية على السياسات العامة

أسهمت الحركات الاحتجاجية كالتى شهدتها العراق منذ ٢٠١٩ في فرض تغيير على جدول الأولويات الحكومية عبر الضغط الشعبي المباشر. فعلى سبيل المثال، حراك تشرين دفع إلى تغييرات تشريعية وتعديلات انتخابية، وفرض على النخبة الحاكمة احترام المطالب الإصلاحية لتحسين الخدمات وتحقيق المحاسبة السياسية^(٨٢).

المبحث الثالث: الفواعل غير الرسمية وتأثيرها في صنع السياسة في العراق

تلعب الفواعل غير الرسمية دوراً بارزاً في عملية صنع السياسة في العراق، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث لم تعد الدولة وحدها صاحبة الكلمة الفصل في صياغة السياسات الداخلية والخارجية. تشمل هذه الفواعل الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المرجعية الدينية العليا، والقوى المسلحة^(٨٣)..

تؤثر هذه الجهات بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهات صانع القرار، سواء من خلال الضغط السياسي والاجتماعي أو عبر تشكيل الرأي العام. ورغم عدم تمتع بعضها بصلاحيات تنفيذية رسمية، فإن لديها قدرة تأثيرية كبيرة بفضل شرعيتها المجتمعية أو قواعدها الجماهيرية. ومع ذلك، قد تواجه هذه الفواعل

تحديات تتعلق بالاستقلالية والتمويل، مما يحد أحياناً من فاعليتها، خصوصاً في ظل التنوع السياسي والتحديات الأمنية التي تعصف بالعراق^(٨٤)

المطلب الاول- الدور في المجال السياسي

في العراق، تؤدي الفواعل غير الرسمية دوراً محورياً في الفضاء السياسي؛ فالأحزاب غير المؤطرة ضمن الهيكل الرسمي، الزعامات العشائرية والدينية، والإعلام غير المؤسسي تمارس تأثيراً فعلياً على صنع القرار، خاصة عبر نظام المحاصصة الطائفية الذي يُعيد إنتاج النخب والحكم عبر التوزيع الانتقائي للمناصب الحكومية^(٨٥). هذه الفواعل غالباً ما تعمل كقوى ضغط أو وساطة في المساحات التي تُعجز فيها المؤسسات الرسمية عن الرد أو الحسم، مما يُبرز طبيعة الحكم المزوج بين الرسمي وغير الرسمي.

المطلب الثاني - الدور في المجال الاقتصادي

يمكن أن يظهر التأثير الاقتصادي للفواعل غير الرسمية من خلال الاقتصاد غير الرسمي أو "الاقتصاد الخفي"، الذي يمثل نسبة كبيرة من أنشطة العراق الاقتصادية - يُقدّر بنسبة تصل إلى حوالي ٦٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأغلبية القوى العاملة تعمل ضمنه^(٨٦). هذه الهياكل غير الرسمية توفر فرص عمل لدافعي الضرائب وغيرهم، لكنها في ذات الوقت تُضعف قدرة الدولة على فرض النظام الضريبي، تقنين الأسواق، وتحصيل الإيرادات، مما يُضعف الحوكمة العامة ويحد من قدرة الدولة على

التخطيط الاقتصادي طويل الأمد.

الاقتصادية والسياسية معاً^(٩٢).

المطلب الثالث - تأثير التداخل بين السياسي والاقتصادي للفواعل غير الرسمية

في العراق، يُمثل التداخل بين المجالين السياسي والاقتصادي أحد أبرز مميزات الفواعل غير الرسمية. فالأحزاب والعشائر والقوى المسلحة غير الرسمية تستمد نفوذها السياسي من سيطرتها على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مثل تهريب السلع أو استغلال المنافذ الحدودية، ما يمنحها دوراً موازياً للمؤسسات الرسمية ويمنحها استقلالية نسبية^{(٨٧)(٨٨)}. في المقابل، يتم استخدام النفوذ السياسي للحفاظ على المصالح الاقتصادية لهذه الفواعل، من خلال حماية شبكاتها أو استثمار علاقاتها الرسمية لتوسيع مجالاتها الاقتصادية^(٨٩). ويولد هذا التداخل دورة تفاعلية معقدة: فالموارد تُستخدم لتعزيز النفوذ السياسي، والتواجد السياسي يُسيّر الأعمال الاقتصادية، مما يؤدي إلى هيمنة ضمنية للفواعل غير الرسمية على سياسة الدولة واستقرارها^{(٩٠)(٩١)}.

لقد شكّلت الفواعل غير الرسمية في العراق مثل الأحزاب، وشبكات المصالح الاقتصادية، والقوى المسلحة، والعشائر بنية موازية للفواعل الرسمية، إذ تمتلك قدرة على التأثير المباشر في القرار السياسي وفي حركة الاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال، لعبت هذه الأطراف بعد عام ٢٠٠٣ دوراً يتجاوز البنية الأمنية التقليدية، إذ امتد نفوذها ليشمل السيطرة على قطاعات اقتصادية كالمنافذ الحدودية والنفط، مما جعلها قوى ضاغطة على الدولة في صياغة سياساتها

من جانب آخر، أثرت شبكات الفساد الاقتصادي، التي غالباً ما ترتبط بتحالفات سياسية، في تعطيل مسارات الإصلاح الاقتصادي، وتحويل موارد الدولة نحو خدمة مصالح محدودة. وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أنّ العراق يعاني من «اقتصاد سياسي للربع» حيث تُدار معظم الثروات عبر شبكات غير رسمية مرتبطة بالسلطة، ما يعمّق التبعية المتبادلة بين السياسي والاقتصادي^(٩٣).

أما العشائر، فقد شكّلت فاعلاً وسيطاً بين الدولة والمجتمع، لا سيما في المناطق الريفية والناحية. فهي تؤدي أدواراً اجتماعية واقتصادية، وتتمكّن من التأثير في التوازنات السياسية من خلال تحالفاتها مع قوى حزبية أو سلطوية^(٩٤).

يمكن القول إن العلاقة بين هذه الفواعل غير الرسمية وبين المجالين السياسي والاقتصادي علاقة تبادلية؛ إذ تمنح القوى السياسية هذه الفواعل الشرعية والحماية مقابل دعمها الانتخابي أو العسكري أو الاقتصادي، في حين تعزز هذه الفواعل من بقاء النخب السياسية عبر توفير الموارد أو ضبط المجتمع المحلي. وبالتالي، فإن بنية الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ تكشف عن تداخل معقد بين الرسمي وغير الرسمي، حيث يصعب رسم حدود فاصلة بين الاقتصاد والسياسة في ظل هذا التشابك.

الخاتمة

استكمالاً للدراسة البحثية المعنونة بـ «دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة

ربط الجانب النظري بالواقع العملي لتقليل الفجوة بين التحليل والتطبيق.

إنشاء قواعد بيانات دقيقة وموضوعية لتسهيل الدراسات اللاحقة.

اعتماد مخرجات البحث العلمي كمرجعية أساسية في صناعة القرار والسياسات العامة.

توسيع التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية لتعزيز الفهم المؤسسي وبناء سياسات عامة أكثر فاعلية.

قائمة المصادر:

الحسين، أحمد مصطفى. مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

https://www.researchgate.net/publication/310797906_mdohl_lthlyl_alsyasat

الجبوري، عادل. "دور الحشد الشعبي في العملية السياسية العراقية." مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ٢ أكتوبر ٢٠١٨.

<https://rawabetcenter.com/archives/٧٤٨٣٥>

الحيدري، إبراهيم. العشائر والسلطة في العراق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٠.

الربيعي، شهد غالب. "النزاعات العشائرية وأثرها في بناء السلام في العراق." ورقة بحثية،

العراق أنموذجاً»، تُعرض فيما يلي أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها البحث:

أولاً: الاستنتاجات

برزت الفواعل غير الرسمية كقوة فاعلة في صنع السياسة العامة بالعراق بعد ٢٠٠٣ نتيجة ضعف المؤسسات الدستورية وتنامي الهويات الفرعية والفساد.

أثبت التحليل أنّ هذه الفواعل تشمل المرجعية الدينية العليا، الأحزاب السياسية، القوى المسلحة، الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وهي جميعها تشكل عناصر لا يمكن تجاوزها في فهم الديناميات العراقية.

تمارس هذه القوى تأثيرها عبر الضغط الشعبي، والإعلام، والتحالفات غير الرسمية، والوساطة السياسية، بما يجعلها شريكاً غير رسمي في صناعة القرار.

يقوم نفوذ الفواعل غير الرسمية على تداخل سياسي - اقتصادي يمنحها قدرة واسعة على التحكم بالموارد وصياغة القرارات، مما يخلق بنية موازية لمؤسسات الدولة.

أسهم البحث في تطوير إطار تحليلي لتفسير الحالة العراقية يمكن توظيفه في دول أخرى ذات مؤسسات ضعيفة لفهم خصوصية السياسات العامة فيها.

ثانياً: التوصيات

تعزيز البحوث المستقبلية حول الفواعل غير الرسمية وتوسيع أدواتها المنهجية.

الحكومة العراقية ووسائل الإعلام والمواقع الاجتماعية معها. مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد ٤ (٢٠٢٠): ٦١-٨٧. <https://www.baidarcenter.org/posts/3102>
jcts.2020,130279

الناجي، مصطفى. دور المرجعية الدينية في بناء الدولة العراقية الجديدة، الباحث في مجلس النواب العراقي، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩. <https://www.alhudamissan.com/index.php/2013-21-20-03-21-05-03>

بكر، مروة عبد المنعم.. "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٣ (٢): ١٤٦-١٧٣. ٢٠٢٢. <https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss42,1978>

هدى رزق. العراق بين الولايات المتحدة وإيران. شبكة الميادين الإعلامية. ١٦ آب ٢٠٢٥.

<https://www.almayadeen.net/articles>

جيجان، سهى منعم. "تأثير الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: المرجعية الدينية العليا دراسة حالة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، الوصول ١٩ أغسطس ٢٠٢٥.

دشتي، شهد. الدور السياسي للمرجعية النجفية بعد سقوط نظام صدام حسين. المجلة، <https://www.majalla.com/> ٢٠٢٤.

مركز بيدر، مايو ٢٠٢٥. ص. ١٥. <https://www.baidarcenter.org/posts/3102>
الشمري، فاضل. السياسة العامة: مدخل نظري وتطبيقي. بغداد: دار المرتضى، ٢٠١٨.

الربيعي، محمد. التنوع الاجتماعي في المجتمع العراقي وتأثيراته على الصعيد السياسي. مركز البيان للدراسات والتخطيط. <https://www.bayancenter.org/12249/09/2024>

الزهيري، فلاح خلف كاظم. المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ التمكين وحدود الشراكة الوطنية. مجلة لارك، كلية الآداب، جامعة واسط، مجلد ١٣ عدد ٤ (٢٠٢١).

<https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss42,1978>

الظاهر، عبد العزيز. النفوذ الإيراني في العراق. مجلة البيان الرقمية، العدد ٣٦٤. ٢٣ أغسطس ٢٠١٧. <https://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=5946>

الفيتوري صالح السطي وحزمة أمساعد الدراسي. دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (مؤسسات المجتمع المدني نموذجًا). مجلة الدراسات الاقتصادية، ٥ (٤)، ١٦-١. ٢٠٢٢. <https://doi.org/10.37375/esj.v5i4,106>

الوزان، عبد الكريم. "انتفاضة تشرين في العراق عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ وكيفية تعامل

[/11756/08/2024](https://doi.org/10.11756/08/2024)

علاء ناجي. الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي. شبكة النبا المعلوماتية. ١٧ أيار ٢٠١٧. <https://annabaa.org/arabic/studies/11034>

<https://doi.org/10.11756/08/2024>

فاتح، علي حيدر يوسف. "دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة:" مجلة العلوم الإنسانية-جامعة زاخو ٦ (٤) (٢٠١٨): <https://doi.org/10.26436/10.11756/08/2024>

لطيف، ليلي ذر، محمد الغريفي. دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية. المركز الديمقراطي العربي. ٧ يناير ٢٠٢٢. <https://democraticac.de/?p=79804>

مجموعة الأزمات الدولية. تقرير الشرق الأوسط رقم ١٨٨. المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدّي إعادة بناء دولة فعالة. ٢٠١٨.

<https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/118-iraqs-paramilitary-groups-arabic.pdf>

محمد، خالد هاشم. احتجاجات العراق ٢٠١٩: نظرة تحليلية. المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩. <https://democraticac.de/?p=64017>

مدني، عبد السلام. المجتمع المدني العراقي وأزمة التمويل. معهد واشنطن، منتدى فكرة.

node/312101

دن ويليام ن، السدحان رشا بنت عمر، تحليل السياسات العامة. معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض، ٢٠٢٠.

ISBN: 9960142426

9789960142425

سفيح، علي حسين. الإصلاحات الحكومية والسياسات العامة في العراق. المركز الديمقراطي <https://democraticac.de/?p=28040> العربي، ٢٠١٦.

سليم، نبيل محمد. السياسات العامة وأثرها في استقرار الدولة. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

<https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.106/php/politics/article/view/129>

طه العاني. ٧ أعوام على تأسيس الحشد الشعبي بالعراق ولا يزال الجدل قائما حوله. موقع الجزيرة الرسمي، ٢٠٢١/٦/١٣. <https://www.aljazeera.net/politics/2021/6/13>

عبد الجبار، فالج. الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥. ISBN. 9789772790173, 9789772790173

عبد الرزاق، صلاح. بيان. العراق والإسلام السياسي الجزء الأول: بدايات التحرك الإسلامي. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤. <https://www.bayancercenter>

الوطنية يثير القلق. معهد واشنطن لسياسة الشرق
الأدنى، ٥ مايس ٢٠٢٥.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alraqywn-yubdwn-tfawlaan-mtzaydaan-tjah-alhkwm-t-lkn-traj-alhwyt-alwnyt-ythyr-alqlq>

List of References

Ahn, So Yeon. "The struggle for sovereignty and resource wealth: How internal divisions challenge external actors in Iraq and the Kurdistan region." The Extractive Industries and Society ٢٤ (٢٠٢٥): ١٠١٦٩٨. <https://doi.org/10.1016/j.exis.2025.101698>

Alnasrawi, Abbas. Iraq's Burdens: Oil, Sanctions, and Underdevelopment. Westport: Greenwood Press, ٢٠٠٢. <http://iraqieconomists.net/en/wp-content/uploads/sites/02/2020/3/Akram.AlnasrawiBook.pdf>

Anas Malik, Awad Al Khazraji and Tony Georgis Atalla. The International Monetary Fund as a Political Tool: A Study of the Impact of the Fund's Programs on Iraq's Economic Sovereignty (٢٠١١-)

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-alraqy-wazmt-altmwyl>

مصدق عادل طالب، ومروج هادي الجزائري. اللامركزية السياسية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥: دراسة تحليلية. مجلة العلوم القانونية ٣٥، العدد ١ (٢٠٢٠): ١٤٧-١٧٥.

<https://doi.org/10.35246/jols.v35i1.293>

مصطفى، نادية محمود، أميرة أبو سمرة، شريف عبد الرحمن، مدحت ماهر الليثي، ناهد عز الدين. مدخل في علم السياسة. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. ISBN: ٩٧٨٩٧٧٨٦٥٨٩١٠. ٢٠٢٣. ٩٧٧٨٦٥٨٩١٩

منظمة العمل الدولية (OECD/ILO/ UNDP). القطاع غير المنظم والتحول الهيكلي في مصر والعراق والأردن إطار لتقييم استجابات السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ٦ أغسطس ٢٠٢٤.

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024/10/ilo-oecd-undp-report-on-informality-in-mena-arabic_10.pdf

منقذ داغر، كارل كالتنالر. العراقيون يُبدون تفاؤلاً متزايداً تجاه الحكومة، لكن تراجع الهوية

Exceptionalism in Comparative Perspective.” Comparative Politics 36, no. 57-139: (2004) 2. <https://doi.org/10.1016/j.cpol.2004.05.001>.

Bengio, Ofra. The Kurds of Iraq: Building a State within a State. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2012. ISBN: 8-963-08826-1-978

Chumo, Ivy, Caroline Kabaria, Alex Shankland, Emmy Igonya, and Blessing Mberu. “Complementarity of formal and informal actors and their networks in support of vulnerable populations in informal settlements: Governance diaries approach.” Frontiers in Public Health 2023 (10): <https://doi.org/10.3389/fpubh.2022.1043602>.

Dawisha, A. Iraq: A Political History from Independence to Occupation. 2013. Princeton University Press 9780691107931 ISBN

Devarajan, Shantayanan, and Ritva Reinikka. “Making services work for poor people.” Journal of African Economies, Volume 13, Issue 1, July 2004, Pages 1142-1166. <https://doi.org/10.1093/jae/ejh019>

20. The Seybold Report, Vol. (2020). <https://doi.org/10.1016/j.srb.2020.07.001>, 18 July, 2020, No. 10, 5281/zendo.16101688

Anderson, J. E. Public Policymaking: 9th Edition. An Introduction ISBN 2022. Cengage Learning 030760997X

Arif, R. Z. Tribes and Democracy in Iraq. Open Journal of Political Science 2020, 264-242, 10, <https://doi.org/10.2436/2020.1010.010.010>

Baumgartner, Frank R., Jeffrey M. Berry, Marie Hojnacki, Beth L. Leech. Lobbying and policy change: Who wins, who loses, and why. University of Chicago 10, 720.8:DOI 2010, Press [chicago/9780226039466, 001, 001](https://press.uchicago.edu/ucp/books/book/chicago/L/bo6683614.html)

<https://press.uchicago.edu/ucp/books/book/chicago/L/bo6683614.html>

Bayat, Asef. Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East 2nd ed. Stanford: Stanford East ISBN 2013, University Press 9780804783262

Bellin, Eva. “The Robustness of Authoritarianism in the Middle East:

.٢٠١٦, HHRO

<https://www.hhro.org/uploads/files/hhro-news/hhro%20annual%20report%20-%202016-%20.pdf.pdf>

Howard, Marc Morjé. The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe. Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠١٢. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511840012>

Howlett, Michael, and M. Ramesh. Studying Public Policy: Principles and Processes. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, ٢٠٢٠. <https://rawabetcenter.com/en/?author=9>

Howlett, Michael, Michael Ramesh, and Anthony Perl. Studying public policy: Policy cycles and policy subsystems. Vol. ٣. Oxford: Oxford university press, ٢٠٠٩. <https://www.scribd.com/document/442871162/Studying-Public-Policy-Policy-Cycles-and-Policy-Subsystems>

International Monetary Fund (IMF). Article IV Consultation- ٢٠٢٥ :Iraq Press Release; Staff Report; and Informational Annex Middle East and Central Asia Dept. Volume International, ١٨٣ Issue :٢٠٢٥

Dye, T. R. (٢٠١٧). Understanding Public Policy. ١٥th Edition. Pearson. <https://www.scribd.com/document/2017/726990223-Thomas-R-Dye-Understanding-Public-Policy-0B0-019-001D>

Edan, Mohammed, Abdulrahman Abdullah, and Alwan Qasim. "Iraqi Political Parties and the Formulation of Public Policies after Review of Central and East European Law, April ٢٠٢٠, ٩٨-٨٢.

https://www.researchgate.net/publication/34113090_Iraqi_political_parties_and_the_formulation_of_public_policies_after_2003

Understanding Iraq's Hashd al-Sha'bi: State and Iraq, TCF: The ٢٠١٤-Power in Post Century Foundation. United States of America. Retrieved from <https://coilink.org/20,000,12092/bkjdop> on Aug ٢١, ٢٠٢٥. COI: ٢٠٢٥, ١٢٥٩٢ :bkjdop

Hammurabi Human Rights Organization (HHRO). Annual Report: The Conditions of Human Rights in Iraq - ٢٠١٦. Baghdad:

[٢٥--٠٢-٢٠٢١/٠٢-default/files/٢٠٢١
networks-of-power-mansour.pdf](https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-1000000/v1/networks-of-power-mansour.pdf)

Marsh, David, and Roderick Arthur William Rhodes. Policy networks in British government. Clarendon Press, 1992. ISBN 0198278027.

Marsin Alshamary and Sura Maqsoud. The Landscape of Civil Society in Iraq. The Relationship of CSOs with Government, Religious, and Tribal Institutions at the Sub-State Level. Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. CNXUS. Accessed July 2022. <https://cnxus.org/the-iraqi-knowledge-sharing-platform/07/The-/wp-content/uploads/2022/Landscape-of-Civil-Society-in-Iraq.pdf>

O'Driscoll, Dylan, Shivan Fazil, Lucia Ardovini, Meray Maddah, and Amal Bourhous. United Nations Development Programme (UNDP). "Reimagining the social contract in Iraq." <https://pureportal.coventry.ac.uk/en/publications/reimagining-the-social-contract-in-iraq> (2022).

Putnam, Robert D., with Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti.

Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9798229017145002/org/10.5089>

Ismael, Tareq Y., and Jacqueline S. Ismael. Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a Failed State. ISBN 0711381028. London: Routledge, 2017.

Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink. Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics. Ithaca: Cornell University Press, 1998. https://books.google.iq/books?vid=ISBN9780801471280&printsec=index&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

Looney, Robert. Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's Informal Economy. Journal of Economic Issues 40, no. 4 (December 2006): 801-24. <https://doi.org/10.1080/00223624.2006.11206971>

Mansour, Renad. Networks of Power: The Popular Mobilization Forces and the State in Iraq. London: Chatham House, 2021.

<https://www.chathamhouse.org/sites/>

[pdf/Iraq-Economic-Monitor-Navigating-the-Perfect-Storm-Redux.pdf](#)

Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press, ١٩٩٤.
ISBN: ٩٧٨٠٦٩١٠٣٧٣٨٧

الهوامش

- 1- Anderson, J. E. Public Policymaking: An Introduction. 9th Edition. Cengage Learning 2022 ..
- 2- Dye, T. R. (2017). Understanding Public Policy. 15th Edition. Pearson. <https://www.scribd.com/document/726995223/2017-Thomas-R-Dye-Understanding-Public-Policy-5B001-019-5D>

٣- مصطفى، نادية محمود، أميرة أبو سمره، شريف عبد الرحمن، مدحت ماهر الليثي، ناهد عز الدين. مدخل في علم السياسة. مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

٤- الشمري، فاضل. السياسة العامة: مدخل نظري وتطبيقي. بغداد: دار المرتضى، ٢٠١٨.

٥- فاتح، علي حيدر يوسف. "دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة." مجلة العلوم الإنسانية - جامعة زاخو ٦ (٤) (٢٠١٨).

٦- الجفال، عمر. أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣. مركز الشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٨.

Rhodes, Rod AW. Understanding governance: Policy networks, governance, reflexivity and accountability. Open University <http://mcgraw-hill.co.uk/> ١٩٩٧
<http://...٩٧٢٧٢.html>

Shatha Kalel, Editor. "Corruption, Mismanagement, Unemployment, and Poverty in Iraq: A Comprehensive Economic Analysis and Path Forward." Al Rawabet Center for Research and Strategic Studies, April ١٧, ٢٠٢٥. <https://rawabetcenter.com/en/?p=١٠٤٥١>

Wikipedia. "Politics of Iraq." https://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Iraq, ٢٠٢٥. Accessed August ٢٠.

Iraq Economic Monitor: Navigating the Perfect Storm (Redux). Washington, DC: World Bank

<https://documents.worldbank.org/curated/en/٤٤٦٢٠١٥٨٨٤٦٥٦٤٦٧٥١/>

١٥- جيجان، سهى منعم. تأثير الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: المرجعية الدينية العليا دراسة حالة. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤. ص ٢٣

١٦- حميد، أسعد علي. المؤسسات غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية العراقية. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٧)، العدد (٤)، السنة ٢٠٢٤. ص ٣٠٢

١٧- الحسين، أحمد مصطفى. مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢. ص ٧

18- Chumo, Ivy, Caroline Kabaria, Alex Shankland, Emmy Igonya, and Blessing Mberu. "Complementarity of formal and informal actors and their networks in support of vulnerable populations in informal settlements: Governance diaries approach." *Frontiers in Public Health*, p 2-3, 2023.

19- Dye 2017, op. cit. p 5.

20- Anderson 2022, op. cit. p 5.

٢١- دن ويليام، السدحان رشابنت عمر، تحليل السياسات العامة. معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض، ٢٠٢٠. ص ٨.

٢٢- العجائي، محمد، شيماء الشرقاوي، زينب

٧- جبار زيدان. العشائر العراقية. عين على المجتمع وأخرى في السياسة. انبندنت عربية. ١١ أبريل ٢٠٢٥.

٨- عبد الرزاق، صلاح. بيان. العراق والإسلام السياسي الجزء الأول: بدايات التحرك الإسلامي. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٤.

٩- دشتي، شهد. الدور السياسي للمرجعية النجفية بعد سقوط نظام صدام حسين. المجلة، ٢٠٢٤.

١٠- الخفاجي، محمد فاضل. دور الإعلام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العراق: سلطة الكلمة في مواجهة الاستشراء. أرض آشور الإخبارية. ٤ يوليو ٢٠٢٥.

١١- الزهيري، فلاح خلف كاظم. المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ التمكين وحدود الشراكة الوطنية. مجلة لارك، كلية الآداب، جامعة واسط، مجلد ١٣ عدد ٤ (٢٠٢١).

١٢- مدني، عبد السلام. المجتمع المدني العراقي وأزمة التمويل. معهد واشنطن، منتدى فكرة. ٢٠٢٣

13-Dye, T. R. Understanding Public Policy. 15th Edition. Pearson, 2017, p 4.

14- Anderson, J. E. Public Policy-making: An Introduction. 9th Edition. Cengage Learning, 2022, p 3.

- networks in British government. Clarendon Press, 1992. P 25-27.
- 30- Katsamunskaya, Polya. "The concept of governance and public governance theories." Economic alternatives 2, no. 2 (2016): p 133-141.
- 31- Chumo, Ivy, Caroline Kabaria, Alex Shankland, Emmy Igonya, and Blessing Mberu. "Complementarity of formal and informal actors and their networks in support of vulnerable populations in informal settlements: Governance diaries approach." Frontiers in Public Health, p 2-3, 2023.
- ٣٢- جيجان، سهى منعم. "تأثير الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: المرجعية الدينية العليا دراسة حالة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤
- 33- Edan, Mohammed, Abdulrahman Abdullah, and Alwan Qasim. "Iraqi Political Parties and the Formulation of Public Policies after 2003." Review of Central and East European Law, April 2020, 82-98.
- ٣٤- جيجان، سهى منعم. "تأثير الفواعل غير سرور، نصاف براهيم. السياسات العامة: صنعها وتحليلها والتأثير فيها (دليل). بيروت: AFALebanon، ٢٠٢٠. ص ٥-٧.
- ٢٣- سليم، نبيل محمد. السياسات العامة وأثرها في استقرار الدولة. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧. ص ١.
- 24- Anderson, J. E. Public Policy-making: An Introduction. 9th Edition. Cengage Learning, 2022, p 6.
- 25- Dye, T. R. Understanding Public Policy. 15th Edition. Pearson, 2017 p 4-5.
- 26- Howlett, Michael, and M. Ramesh. Studying Public Policy: Principles and Processes. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2020. P 5-6.
- 27- Howlett, Michael, Michael Ramesh, and Anthony Perl. Studying public policy: Policy cycles and policy subsystems. Vol. 3. Oxford: Oxford university press, 2009. P. 10-12.
- 28- Dye, T. R. Understanding Public Policy. 15th Edition. Pearson, 2017 p 16-21.
- 29- Marsh, David, and Roderick Arthur William Rhodes. Policy

[sour.pdf](#)

٣٨- الجبوري، عادل. "دور الحشد الشعبي في العملية السياسية العراقية." مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ٢ أكتوبر ٢٠١٨.

<https://rawabetcenter.com/archives/٧٤٨٣٥>

٣٩- مجموعة الأزمات الدولية. تقرير الشرق الأوسط رقم ١٨٨. المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدّي إعادة بناء دولة فعالة. ٢٠١٨.

<https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/١٨٨-iraqs-paramilitary-groups-arabic.pdf>

٤٠- طه العاني. ٧ أعوام على تأسيس الحشد الشعبي بالعراق ولا يزال الجدل قائماً حوله. موقع الجزيرة الرسمي، ٢٠٢١/٦/١٣.

<https://www.aljazeera.net/politics/-٧/١٣/٦/٢٠٢١>

٤١- الربيعي، شهد غالب. "النزاعات العشائرية وأثرها في بناء السلام في العراق." ورقة بحثية، مركز بيدر، مايو ٢٠٢٥. ص. ١٥.

<https://www.baidarcenter.org/posts/٣١٥٢>

٤٢- الوزان، عبد الكريم. "انتفاضة تشرين في العراق عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ وكيفية تعامل الحكومة العراقية ووسائل الإعلام والمواقع الاجتماعية معها." مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد ٤ (٢٠٢٠): ٦١-٨٧. <https://www.baidarcenter.org/posts/٣١٥٢>

الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: المرجعية الدينية العليا دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤. ص ٢.

٣٥- الفيتوري صالح السطي وحزمة أمساعد الدراسي. دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (مؤسسات المجتمع المدني نموذجاً). مجلة الدراسات الاقتصادية، ٥(٤)، ١٦-١. ٢٠٢٢.

doi.org/10.37370/esj.v٥i٤.١٠٦

36- Marsin Alshamary and Sura Maqsoud. The Landscape of Civil Society in Iraq. The Relationship of CSOs with Government, Religious, and Tribal Institutions at the Sub-Strate Level. Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. CNXUS. Accessed July 2022. <https://cnxus.org/the-iraqi-knowledge-sharing-platform/wp-content/uploads/2022/07/The-Landscape-of-Civil-Society-in-Iraq.pdf>

37- Mansour, Renad. Networks of Power: The Popular Mobilization Forces and the State in Iraq. London: Chatham House, 2021.

<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-02/2021-02-25-networks-of-power-man->

- <https://doi.org/10.2307/4150140>.
- 48- Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink. *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Ithaca: Cornell University Press, 1998. https://books.google.iq/books?vid=ISBN9780801471285&printsec=index&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false
- 49- Devarajan, Shantayanan, and Ritva Reinikka. "Making services work for poor people." *Journal of African Economies*, Volume 13, Issue suppl_1, July 2004, Pages i142-i166, <https://doi.org/10.1093/jae/ejh019>
- 50- Putnam, Robert D., with Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press, 1994. ISBN: 9780691037387
- 51- Baumgartner, Frank R., Jeffrey M. Berry, Marie Hojnacki, Beth L. Leech. *Lobbying and policy change: Who wins, who loses, and why*. University of Chicago Press, 2010. DOI:10.7208/chicago/9780226039466.001.0001
- 43- Hammurabi Human Rights Organization (HHRO). *Annual Report: The Conditions of Human Rights in Iraq – 2016*. Baghdad: HHRO, 2016. https://www.hhro.org/uploads/files/hhro-_news/hhro%20annual%20report%202016%20-%20pdf.pdf
- ٤٤- عبد الجبار، فالح. *الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق*. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥. ISBN. ٩٧٧٢٧٩٠١٧٣, ٩٧٨٩٧٧٢٧٩٠١٧٣
- ٤٥- Mansour, Renad. *Networks of Power: The Popular Mobilization Forces and the State in Iraq*. London: Chatham House, ٢٠٢١. <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/٢٥-٠٢-٢٠٢١/٠٢-٢٠٢١-networks-of-power-mansour.pdf>
- 46- Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. 2nd ed. Stanford: Stanford University Press, 2013. ISBN: 9780804783262
- 47- Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics* 36, no. 2 (2004): 139–57.

mists.net/en/wp-content/uploads/sites/3/2020/02/Akram.AlnasrawiBook.pdf

60- Bengio, Ofra. The Kurds of Iraq: Building a State within a State. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2012. ISBN: 978-1-58826-963-8

61- HHRO, 2016. op. cit.

٦٢- الظاهر، عبد العزيز. النفوذ الإيراني في العراق. مجلة البيان الرقمية، العدد ٣٦٤. ٢٣ أغسطس ٢٠١٧. <https://www.albayan.co.uk/MGZArticle.aspx?ID=٥٩٤٦>

٦٣- هدى رزق. العراق بين الولايات المتحدة وإيران. شبكة الميادين الإعلامية. ١٦ آب ٢٠٢٥. <https://www.almayadeen.net/articles>

64- Ismael, Tareq Y., and Jacqueline S. Ismael. Iraq in the Twenty-First Century: Regime Change and the Making of a Failed State. London: Routledge, 2017. ISBN 9781138102088

٦٥- مصدق عادل طالب، ومروج هادي الجزائري. اللامركزية السياسية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥: دراسة تحليلية. مجلة العلوم القانونية، العدد ١ (٢٠٢٠): ١٤٧-١٧٥. <https://doi.org/10.3٥٢٤٦/jols.v٣٥i١.٢٩٣>

52- Howard, Marc Morjé. The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe. Cambridge: Cambridge University Press, 2012. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511840012>

٥٣- سفيح، علي حسين. الاصلاحات الحكومية والسياسات العامة في العراق. المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦. <https://democraticac.de/?p=٢٨٠٤٥>

٥٤- عبد الجبار، مصدر سابق.

٥٥- Mansour, ٢٠٢١, op. cit.

٥٦- الحيدري، إبراهيم. العشائر والسلطة في العراق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٠.

٥٧- لطيف، ليلي ذر، محمد الغريفي. دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية. المركز الديمقراطي العربي. ٧ يناير ٢٠٢٢. <https://democraticac.de/?p=٧٩٨٥٤>

58- Dawisha, A. Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton University Press. 2013. ISBN 9780691157931

59- Alnasrawi, Abbas. Iraq's Burdens: Oil, Sanctions, and Underdevelopment. Westport: Greenwood Press, 2002. <http://iraqiecono->

- Consultation-Press Release; Staff Report; and Informational Annex Middle East and Central Asia Dept. Volume 2025: Issue 183, International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9798229017145.002>
- 73- Shatha Kalel, Editor. "Corruption, Mismanagement, Unemployment, and Poverty in Iraq: A Comprehensive Economic Analysis and Path Forward." Al Rawabet Center for Research and Strategic Studies, April 17, 2025. <https://rawabetcenter.com/en/?p=10451>
- 74- Anas Malik, Awad Al Khazraji and Tony Georgis Atalla. The International Monetary Fund as a Political Tool: A Study of the Impact of the Fund's Programs on Iraq's Economic Sovereignty (2011–2020). The Seybold Report, Vol. 20, No., 07, July 18, 2025. <https://doi.org/10.5281/zenodo.16151688>.
- 75-Ahn, So Yeon. "The struggle for sovereignty and resource wealth: How internal divisions challenge external actors in Iraq and the Kurdistan region." The Extractive
- 66- Anderson, J. E. Public Policy-making: An Introduction. 9th Edition. Cengage Learning. 2022. ISBN 035765997X.
- ٦٧- بكر، مروة عبد المنعم.. "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٣/ (٢): ١٤٦-١٧٣. ٢٠٢٢. [10.21608/jpsa.2022.233866](https://doi.org/10.21608/jpsa.2022.233866)
- ٦٨- الوزان، عبد الكريم، ٢٠٢٠، مصدر سابق.
- 69- O'Driscoll, Dylan, Shivan Fazil, Lucia Ardovini, Meray Maddah, and Amal Bourhrous. United Nations Development Programme (UNDP). "Reimagining the social contract in Iraq." (2022). <https://pureportal.coventry.ac.uk/en/publications/reimagining-the-social-contract-in-iraq>
- 70- Alnasrawi, Abbas. Iraq's Burdens: Oil, Sanctions, and Underdevelopment. Westport: Greenwood Press, 2002. <http://iraqieconomists.net/en/wp-content/uploads/sites/3/2020/02/Akram.AlnasrawiBook.pdf>
- 71- Mansour, Renad, 2021, op. cit.
- 72- International Monetary Fund (IMF). Iraq: 2025 Article IV

[de/?p=٦٤٠١٧](#)

٨٢- جيجان، سهى منعم. "تأثير الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: المرجعية الدينية العليا دراسة حالة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص ٢.

٨٣- الناجي، مصطفى. دور المرجعية الدينية في بناء الدولة العراقية الجديدة، الباحث في مجلس النواب العراقي، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩. <https://www.alhudamissan.com/index.php/٢٠١٣-٢١-٢٥-٢١-٢٥-٠٣-٢١-٠٥-٠٣>

84- Wikipedia. "Politics of Iraq." Accessed August 20, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Iraq

85- Looney, Robert. Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's Informal Economy. Journal of Economic Issues 40, no. 4 (December 2006): 18–xx. <https://doi.org/10.1080/00213624.2006.11506971>

٨٦- منظمة العمل الدولية (OECD/ILO) (UNDP). القطاع غير المنظم والتحول الهيكلي في مصر والعراق والأردن إطار لتقييم استجابات السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ٦ أغسطس ٢٠٢٤. <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke٣٢٦/>

Industries and Society 24 (2025): 101698. <https://doi.org/10.1016/j.exis.2025.101698>

76- International Monetary Fund (IMF), 2025, op. cit.

77-O'Driscoll 2022, op. cit.

٧٨- منقذ داغر، كارل كالتنثالر. العراقيون يُبدون تفاؤلاً متزايداً تجاه الحكومة، لكن تراجع الهوية الوطنية يثير القلق. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٥ مايس ٢٠٢٥.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alraqywn-yubdwn-tfawlaan-mtzaydaan-tjah-alhkwmt-lkn-traj-alhwyt-alwnyt-ythyr-alqlq>

٧٩- الربيعي، محمد. التنوع الاجتماعي في المجتمع العراقي وتأثيراته على الصعيد السياسي. مركز البيان للدراسات والتخطيط. ٢٠٢٤. <https://www.bayancenter.org/٢٠٢٤/١٢٢٤٩/٠٩/org/٢٠٢٤>

80- Arif, R. Z. Tribes and Democracy in Iraq. Open Journal of Political Science, 15, 242-264, 2025. <https://doi.org/10.4236/ojps.2025.151015>

٨١- محمد، خالد هاشم. احتجاجات العراق ٢٠١٩: نظرة تحليلية. المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩. <https://democraticac.ac>

والسياسية والمسلحة خارج إطار الدولة، نتيجة ضعف المؤسسات والتدخلات الخارجية والأزمات المستمرة. لم تعد الدولة تدير الأمن وتوزع السلطة بمفردها بل تشارك مع قوى متعددة بمصادر شرعية ونفوذ متباينة. تركز الدراسة على تأثير هذه الفواعل في إعادة تشكيل بنية الدولة، وتأثير ذلك على السيادة والشرعية وأمن المواطنين. تفترض الدراسة أن توسع هذه الفواعل يرتبط بضعف الدولة وقدرتها على تقديم بدائل تحظى بقبول اجتماعي يعزز استقلاليتها، مركزة على تحليل واقعها وآثارها واقتراح مسارات لإعادة التوازن. تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي لبناء إطار مفاهيمي يفسر دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة بواسطة تحليل نقدي للأطر النظرية في السياق العراقي.

أظهرت النتائج أن هذه الفواعل، مثل المرجعية الدينية والأحزاب والقوى المسلحة، تؤثر بقوة عبر الضغط والتحالفات السياسية والتدخلات الاقتصادية، مما أسهم في خلق بنية موازية للدولة وأضعف مركزيتها. في الوقت ذاته، سدت هذه القوى فراغات خدمية وأمنية خلفها ضعف الأداء الحكومي. حذرت الدراسة من خطر استمرار هذا الوضع دون تنظيم قد يهدد استقرار الدولة المدنية. وشددت على ضرورة تبني سياسات إصلاحية لتعزيز شرعية الدولة ودمج بعض الفواعل غير الرسمية في المؤسسات الرسمية وفق معايير قانونية لضمان الاستقرار والسلام المجتمعي.

تواجه الدراسة تحديات في جمع بيانات دقيقة

[٠٧/iloecdndp_report_-files/٢٠٢٤_on_informality_in_mena_arabic_١٠.pdf](https://iloecdndp_report_-files/٢٠٢٤_on_informality_in_mena_arabic_١٠.pdf)

- 87- Looney, Robert, 2006, op. cit.
- 88- Wikipedia, 2025, op. cit.
- 89- Wikipedia, 2025, op. cit.
- 90- منظمة العمل الدولية (OECD/ILO/UNDP)، مصدر سابق.
- 91- Haddad, F., 2018. Understanding Iraq's Hashd al-Sha'bi: State and Power in Post-2014 Iraq, TCF: The Century Foundation. United States of America. Retrieved from <https://coilink.org/20.500.12592/bkjd5p> on 21 Aug 2025. COI: 20.500.12592/bkjd5p.
- 92- World Bank. 2020. Iraq Economic Monitor: Navigating the Perfect Storm (Redux). Washington, DC: World Bank.
- ٩٣- علاء ناجي. الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي. شبكة النبا المعلوماتية. ١٧ أيار ٢٠١٧. <https://annabaa.org/arabic/studies/١١٠٣٤>

الملخص:

يشهد العراق حضوراً متزايداً للفواعل غير الرسمية مثل العشائر والقوى الاقتصادية

socially accepted alternatives. Using a descriptive-analytical approach, the study builds a conceptual framework explaining these actors' roles through critical analysis of theories in the Iraqi context. Results show religious authorities, political parties, and armed groups influence policy via pressure and alliances, creating a parallel state structure that weakens state centrality while filling service and security gaps. The study warns that their unchecked presence risks civil state stability. It calls for reforms to enhance state legitimacy and integrate informal actors into formal institutions legally to ensure stability and social peace. Despite data challenges, the study recommends stronger research, theory-practice links, and expanded collaboration, contributing to understanding informal actors in weak states.

Keywords: Informal actors, State weakness, Iraq post 2003-, Political-economic influence

ورصد المعطيات المحايدة، وأوصت بتعزيز البحث وربط النظرية بالواقع وتوسيع التعاون العلمي. تساهم الدراسة في بناء إطار لفهم دور الفواعل غير الرسمية في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.

الكلمات المفتاحية: الجهات الفاعلة غير الرسمية، ضعف الدولة، العراق بعد عام ٢٠٠٣، النفوذ السياسي والاقتصادي

The Role of Informal Actors in Public Policy Making—Iraq as a Model

Author's Names and addresses

Abstract

Iraq is witnessing a growing presence of informal actors such as tribes, economic, political, and armed groups operating outside the state framework due to weak institutions, external interventions, and ongoing crises. The state no longer controls security and power distribution alone but shares influence with diverse forces. This study examines their impact on state structure, sovereignty, legitimacy, and citizen security. It argues that their expansion stems from state weakness and their ability to provide